الخلاف في (ليس) دراسة نحوية

م.م. بلال حسين غزاي

تدريسي في كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة

Disagreement in (not) a grammatical study

Researcher:

Assistan't teacher: Bilall Hussain Ghazai Al-Anbari

dr.belallalanbare@imamaladham.edu.iq

الملخص:

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي أفصح العرب أجمعين اما بعد: تعد مفردة أو كلمة (ليس) من الألفاظ التي أثارت خلاف بين بعض النحاة في بنيتها وعملها وموقعها. ففي بحثي هذا (الخلاف في ليس دراسة نحوية) قسمت الدراسة على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: تكلمت عن (بنية ليس) من حيث أصلها وإشتقاقها، والمبحث الثاني: فقد تكلمت فيه عن (أحوال مجيئها) تعدد أحوالها، والمبحث الثالث فقد بحثت فيه عن خبرها وأحواله وأحكامه وذكرها في القران الكريم. وكان منهجي في البحث جمع الآراء من كلا الطرفين وبيان الراجح منها بما يصحبه من قوة الحجة والبرهان.**الكلمات المفتاحية: (الخلاف في ليس دراسة نحوية).**

Abstract:

The singular or the word (not) is one of the words that provoked a dispute between some grammarians in its structure, function and location. In my research this (disagreement in not a grammatical study) the study was divided into three sections: The first topic: I talked about (the structure of Les) in terms of its origin and derivation, and the second topic: I talked about (the conditions of its coming) the multiplicity of its conditions, and the third topic, I searched for Its news, conditions and provisions are mentioned in the Holy Qur'an.**Key words: (Study not in Arabic gramma)**

المقدمة

الحمد لله كاشف الغطاء ومانح العطاء أهل الصفات الأزلية المتنزهة عن الزوال والفناء، والصلاة والسلام على النبي العربي الأمي أفصح من نطق بالضاد محمد عبده ورسوله وعلى آله وصحبه مصابيح الهدى وأعلام الدجى ومن نحى نحوهم واقتدى بهداهم. أما بعد: فإنه من دواعي السرور والفرح أن يختارك الله لخدمة هذه اللغة العظيمة المحروسة بالكتاب العظيم الذي أبهر أهلها بفصاحته وبلاغته وإعجازه وبيانه واسراره. وقد عمدت بكتابة بحثي هذا علّي أحصل بجزء من هذا الشرف وهو دراسة (ليس) في اللغة العربية دراسة نحوية لما لها من مساحة عملٍ كبيرة في النحو العربي وهي أكبر من أن تحصر في باب (كان وأخواتها) وحصر عملها على عمل أخواتها كما أشار إلى ذلك كثير من النحاة، ولِمَا شَاع بين طلاب العلم أن ليس لا تعمل إلا عملا واحدا وهي أنها من أخوات كان فترفع الاسم وتنصب الخبر، وحتى نصل إلى دقائق ما في (ليس) من جهاتها الأربع والإحاطة الكاملة بأدق تفاصيلها بدأت بدراسة هذا الموضوع وقد قسمته على ثلاثة مباحث وقد استغنيت عن ذكر التمهيد لأني وجدت أنه لا حاجة لذكره لأن الموضوع لا يحتاج إلى تمهيد، فشرعت في المبحث الأول: بالكلام عن (بنية ليس) من حيث أصلها واشتقاقها عند أهل اللغة والخلاف في ذلك، ومن ثم ذكرت تصرفها وجمودها عند النحاة وما جرى من خلاف بينهم في هذا الباب، ثم فعليتها وحرفيتها وما وقع من خلاف بين البصريين والكوفيين في ذلك، ثم ذكرت سبب ذكرها مع كان وأخواتها، ودخول همزة الاستفهام عليها. أما في المبحث الثاني: فقد تكلمت فيه عن (أحوال مجيئها) وشرعت بذكر ما جرى من خلاف بين النحويين في مجيئها نافية ومن ثم في حملها على (ما النافية) إهمالها وما وقع من خلاف فيها وذكرت أيضا مجيئها عاطفة من تكلم بهذا من وقف بالضد منه ، وأيضا ذكرت مجيئها أداة استثناء وموصوفاً بها. أما المبحث الثالث: فقد بحثت فيه عن خبرها وأحواله وأحكامه وذكرت فيه توسط خبرها وما جرى من خلاف كبير بين النحويين فيه وذكرت أيضا تقدم خبرها عليها ومن أيد ذلك ومن أنكره، وذكرت أيضا دخول الباء في خبرها وقد أشرت إلى أنه قد يدخل غير الباء في خبرها، وذكرت خبرها في القران الكريم وعلى كم صيغة جاء خبرها في القران الكريم، هذا كل ما بحثت فيه. أما المصادر والمراجع التي اعتمدتها في هذا البحث كتب النحو وكتب اللغة وقد كان اعتمادي على كتب النحويين من المتقدمين والمتأخرين. وختاماً أسأله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به الإسلام والمسلمين والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول لـــيس ((دراسة في البنية))

المطلـــب الأول أصلـها وإشتـقاقـها

((ليس: كلمةُ نفيٍ، فعلُ ماضٍ. أصله: لَيِسَ، كفَرِحَ، فسكنت تخفيفا[1]. وأصله: لا أيس، طرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء. والدليل قولهم: إئتني من حيث أيْسَ وليس، أي: من حيث هو ولا هو أو معناه لا وجد أَو أَيْسَ، أي: موجود ولاأَيْسَ لا موجود فخففوا وإنَّما جاءت بمعنى التبرئة واللَّيس محرّكة الشجاعة، وهو أليسُ، من ليس، والغفلة. والأليس البعير يحمل ما حمِّل، ومن لايبرح منزله، والأسد، والدّيوث لايغار، ويُتَهزَّأُ به، والحسن الخلق وتلايس حَسُنَ خلقه، وعنه أغمَضَ والملايسُ البطيء ككتابٍ: الدّيوث لايبرح منزله)) [2]. قال الإمام الآلوسي: ((وأصلها لَيِسَ بكسر الياء[3] كما يقال عَلْمَ في عَلِمَ والتزامهم تخفيفها بإسكان الياء وتركهم قلب يائها ألفاً كما هو القياس لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف ولا يجوز أن تكون مفتوحة العين؛ إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفاً ولا مضمومة؛ إذ لم يوجد المضموم في يائي العين

إلا هَيُؤَ أي: حسنت هيئته فليحفظ))[٤]. ونقل ابن منظور عن الفرَّاء قوله:((أصل ليس لا أيْسَ ودليلُ ذلك قول العرب: إئتني به من حيث أيْسَ ولَيْسَ، وجيء به من أيْسَ ولَيْسَ، أي: من حيث هو وليس هو)) [٥]. وحكى أبو علي أنَّهم يقولون: ((جيءَ به من حيث ليسا؛ يريدون وليس فيشبعون فتحة السين، إمَّا لبيان الحركة في الوقف، وإمَّا كما لُحِقت ببينا في الوصل))[٦]. مذهب الجمهور[٧] أنّ وزنها (فَعِلَ)، بكسر العين، ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء فخفِّفت بحذف الحركة، ويستدل على أنَّ أصل حركة العين كسرة بأنّها لو كانت بالفتح لصار بعد التخفيف إلى (لاس) بالقلب، مثل (باع)، وأنّها لو كانت بالضّم لصار إلى (لُست) بضم اللام، حين إسناده تاء الفاعل، ولايكون هذا ولا ذاك[٨]. ليس: أصلها عند الجمهور لَيِسَ بكسر العين فخففت بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لأنه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لأنّه أسهل من القلب، ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب، ولو كانت بالضم لقيل لُست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لُست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين[٩].

المطلب الثاني تصرفها وجمودها

قال الأزهري: ((وقد صرَّفوا لَيْسَ تصريف الفعل الماضي فثنوا وجمعوا وأنثوا فقالوا: ليس وليسا وليسوا وليستِ المرأة وليستا ولسنَ ولم يصرفوها في المستقبل، وقالوا: لست أفعل ولسنا نفعل)) [١٠]. صرح ابن هشام رحمه الله أنَّ ليس: ((هي فعل لا يتصرف[١١]، وزنه فَعِلَ بالكسر، ثم ألتزم تخفيفه ولم نقدِّره فَعَلَ بالفتح لأنه لا يخفف، ولا فَعُلَ بالضم لأنّهُ لم يُسْمَع في يائي العين إلا هَيُؤَ، وسُمِعَ لُسْتُ بضم اللام، فيكون على هذه اللغة كهَيُؤَ)) [١٢]. والذي منع ليس من التصرف هو: ((أنَّهُ لما دخلها معنى النفي، ضارعت (ما) التي للنفي، حتى أنَّ بعض العرب يجري ليس مجرى ما، فلما دخلها شبه الحروف والحروف لا تتصرف ولم تتصرف هي أيضا أُلزمت وجها واحداً))[١٣].أشار الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله إلى أنَّ: ((جميع هذه الأفعال تتصرف ((ويقصد كان وأخواتها)) فيأتي منها المضارع والأمر، والمصدر والوصف، إلا أنَّ الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفياً إلا ليس فَمُجْمَعٌ على عدم تصرفها))[١٤]. ذكر ابن يعيش: ((ليس منفردة لأنها وحدها من بين سائر أخواتها لا تتصرف[١٥] ليس فعل غير متصرف[١٦]، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أُجريت (كان) مجراه لأنّها متصرفة، الا ترى أنّك تقول: كان يكون فهو كائن وكن، كما تقول ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب وإضرب، ولا يكون ذلك في ليس))[١٧]. وذكر إبراهيم بركات: ((من جملة الأفعال التي لا تتصرف (ليس) باتفاق النحاة[١٨]، ويذكر سيبويه أنها وضِعَت موضعا واحدا، ومن ثم لم تُصرَّف تَصرُّف سائر الأفعال، ويذكر النحاة أنها وضعت وضع الحروف، في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها))[١٩]. وخلاصة الكلام كله أنَّ ليس فعل لا يتصرف تصرُّف كان وأخواتها ودليل ذلك ما جاء في جميع النصوص السابقة التي تدل على عدم تصرفها تصرف الأفعال.

المطلب الثالث الخلاف حول (ليس) كونها فعلاً أم حرفاً

ولقد وقع خلاف بين النحويين حول ليس هل هي فعل أم حرف وسأذكر خلافهم في ذلك. قال أبو علي الفارسي: ((أن (ليس) وإن كانت قد رفعت ونصبت فليست فعلا على الحقيقة؛ ألا ترى أن الفعل لا يخلو من أحد الأمرين: إما أن يكون دالا على حدث وأحد الأزمنة الثلاثة وإما أن يكون دالا على أحد الأزمنة مجردا من الحدث فإذا لم يخل الفعل من أحد هذين القسمين، ولم تكن (ليس) من واحد منهما ثبت أنه ليس بفعل وإن كان فيه بعض الشبه منه))[٢٠]. وذكر أيضاً: ((إن اتصال الضمير به هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنها فعل؛ ألا ترى انه قد اتصل الضمير على هذا النحو بما هو اسم، وذلك قول بعضهم ((هاءا)) و((هاؤوا)) كما تقول للمخاطب ((افعلا)) و ((افعلوا))))[٢١]. قال ابن هشام: ((وأما ليس فذهب الفارسيُّ[٢٢] في الحلبيات إلى أنها حرف نفي بمنزلة ((ما)) النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير))[٢٣]. ليس فعل ماض ناقص جامد لم تستعمل تامّة أبدا، ولم يأت منها مضارع أو أمر، وقيل إنها حرف، لاتدل على ما يدل عليه حرف النفي ولا تدل على حدث كبقية الأفعال، غير أنَّ اتصالها بتاء التأنيث وتاء الفاعل نحو: لَيْسَتْ ولستُ، يُؤَكِّدُ القول الأول وهو رأي الجمهور[٢٤]. ولقد رد المبرد على من قال بعدم فعليتها قائلا: ((أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها نحو: لست منطلقا، ولستَ، ولستما، ولستم، ولستنَّ، وليستْ أمة الله ذاهبة كقولك ضربوا وضربا وضربتْ))[٢٥]. ذكر الإمام الآلوسي في حاشيته على شرح قطر الندى: (قوله حرف نفي) وأجاب عن إلحاق الضمائر فيها بأنه لشبهها الفعل في كونها ثلاثية ورافعة وناصبة ولعله لا يقول بأن هذه السلامة من خواص الفعل، وأيضا استدل على ذلك بعدم دلالتها على المضيّ لجواز ليس زيدٌ بقائم غدا، وبعدم تصرفها تصرّف الأفعال، وفيه أن عدم دلالتها عارِض وعدم التصرف لا يقتضي الحرفية كما لا يخفى. (قوله بمنزلة ما النافية) ويؤيد ذلك بأنهم شبهوها بها في إبطال عملها بدخول إلّا على الخبر في قولهم ليس الطيب إلا المسكُ بالرفع، ويبعده ويؤيد الفعلية جواز تقديم خبرها على

اسمها عند جمعٍ وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف ما. وعند الكوفيين تكون حرف عطف في المفردات، تقول قام القوم ليس زيدٌ، ورأيت القوم ليس زيداً، ومررت بزيدٍ هذا[٢٦] ومما ذكره الإمام المالقي رحمه الله في ليس من حيث حرفيتها أو فعليتها قوله: اعلم أنّ (ليس) ليستْ محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي فزعم سيبويه أنها فعل وزعم أبو علي أنها حرف[٢٧]. (ليس): فعل ماضٍ للنفي، مختص بالأسماء، وهي فعل يشبه الحرف ولولا قبولها علامة الفعل[٢٨]، نحو: ((ليستُ وليسا وليسوا ولسنا ولسن))، لحكمنا بحرفيتها[٢٩]. لقد جمع ابن يعيش أغلب الأقوال التي قيلت حول (ليس) في فعليتها وحرفيتها وأجاب عنها متسائلاً مع نفسه وكأن سائلا يسأله ويجيب عليه: ((اعلم أن ليس فعل يدخل على جملة ابتدائية (فينفيها في الحال) وذلك أنك إذا قلت زيدٌ قائمٌ ففيه إيجاب قيامه في الحال وإذا قلت ليس زيدٌ قائماً فقد نفيت هذا المعنى فإنْ قيل فَمِنْ أين زعمتم أنها فعل وليس لها تصرف الأفعال بالمضارع واسم الفاعل كما كان ذلك في كان وأخواتها وإنما هي بمنزلة (ما) في دلالتها على نفي الحاضر قيل الدليل على أنها فعل اتصال الضمير الذي لا يكون الا في الأفعال بها على حد اتصاله بالأفعال وهو الضمير المرفوع نحو قولك لستُ ولسنا ولستَ ولستما ولستم ولستِ ولستُنَّ ولأن آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية وتلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً نحو ليْسَتْ هند قائمةً كما تقول كانتْ هند قاتمةً وليس كذلك التاء اللاحقة للأسماء فإنها تكون متحركة بحركات الإعراب نحو قائمة وقاعدة فلما وجد فيها ما لا يكون الا في الأفعال دل على أنها فعل فإن قيل الأفعال بابها التصرف وليس غير متصرفة فهلا دلكم ذلك على كونها حرفاً قيل عدم التصرف لا يدل على أنها ليست فعلاً إذ ليس كل الأفعال متصرفة الا ترى أنّ (نعم وبئس وعسى وفعل التعجب) كلها أفعال وان لم تكن متصرفة وأما كونها بمنزلة (ما) في النفي فلا يخرجها أيضاً عن كونها فعلا لأنه يدل مشابهة بينهما وهو الذي أوجب جمودها وعدم تصرفها وأما أن يدل أنها حرف فلا، إذ الدلالة قد قامت على أنه فعل ومما يدل أنها فعل وليست حرفا أنها تتحمل الضمير كما أنّه يتحمل الضمير فتقول زيدٌ ليسَ قائماً فيستكن في ليس ضمير من زيد ولا يكون مثل ذلك في (ما) فلا يقال زيد ما قائما فيُجْعَل في ما ضمير زيد وأيضا فإن (ليس) لا يبطل عملها دخول إلا في خبرها فنقول ليس زيد الا قائما ولا يكون مثل ذلك في (ما) لا نقول ما زيد الا قائما ومن المانع (ليس) من التصرف أنك تقول كان زيد فتفيد المضي وتقول يكون زيد فتفيد الاستقبال وأنت إذا قلت ليس زيد قائما الآن فقد أدت (ليس) المعنى الذي يكون في المضارع بلفظ الماضي واستغنى عن زيادة حرف مضارعة فيها وقوله ((لا نقول ليس زيد قائما غدا)) يريد أنها لا تكون إلا لنفي الحاضر لا غير ولا ينفى بها في المستقبل وقد أجازه أبو العباس المبرد وابن درستويه))[٣٠]. والراجح من ذلك هو ما قال به البصريون من أنّ (ليس) فعلٌ بدليل إلحاق الضمائر فيها فتقول: لستِ ولستَ ولستُم ومثاله قوله تعالى: (وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ) [٣١] وتاء التأنيث الساكنة ومثاله ومثاله قوله تعالى: (وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ) [٣٢] ، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة[٣٣].

المطلب الرابع ذكرها مع كان ودخول همزة الاستفهام عليها

أولاً: لِمَ ذُكِرَت مع كان: وإنَّما ذُكِرَتْ (ليس) مع كان لكونها من أخواتها وسبب كونها من أخواتها فيما توصلت إليه وظهر لي إتحادها معها أي مع كان في معنى النقص ولم أرَ وأقرأ من صرح بهذا ولكن يفهم هذا من حيث الإشارة في كلامهم حيث يذكرونها مسماة ((بالأفعال الناقصة)) فالذي جمع هذه الأفعال هو معنى النقص، الا ترى أنها تشبه كان في تجردها عن الحدث إذ معناه مطلق النفي، وتجردها عن الزمن وأنها لا تكتفي بالمرفوع مثل كان فهي مشابهةً لها في كل من القولين بمعنى النقص.

ثانيا: دخول همزة الاستفهام عليها: ليس: ((كلمة مستعملة في النفي فإذا دخلت عليها همزة الاستفهام للتقرير كقوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)[٣٤] صار إيجابا ولم يجز دخول ((إلا)) عليها، كما لا يجوز دخولها مع الموجب نحو ((ثبت زيد إلا قائماً))، وكما لا يجوز دخول ((إلا)) عليه لكون الكلام بدخول الهمزة موجبا، كذلك لا يجوز أن ينصب معها المضارع بعد الفاء كما ينصب بعد النفي نحو ((ما تأتيني فأحدثك)). فكما لم يجز ((أليس زيد إلا قائماً)) كذلك لا يجوز ((أليس زيد قائماً فأقوم))، وإن كان يجوز قبل الإيجاب ((ليس زيد قائماً فأقوم)) كما كان يجوز ((ليس زيد الا قائماً)). وإنما امتنع هذان الأمران لما آل الأمر إلى الإيجاب لأنهما كانا يجوزان للنفي فلما زال النفي بطل جوازهما))[٣٥]. وإنما أُمتُنِعَ دخول همزة الاستفهام لأنه: إذا أدخلت على ((ليس)) ألف الاستفهام كانت تقريرا ودخلها معنى الإيجاب فلم يجئ معها (أحدٌ) لأنَّ (أحدا) إنما يجوز مع حقيقة النفي لا تقول: أليس أحدٌ في الدار لان المعنى يؤول إلى قولك: أحدٌ في الدار، وأحدٌ لا يستعمل في الواجب ولذلك لا يجوز أن تجيء إلا مع التقرير، لا يجوز أن تقول فيها لأن المعنى يؤول إلى قولك: (زيد إلا فيها) وذا لا يكون كلاما[٣٦].

المبحث الثاني ليس (أحوال مجيئها)

المطلب الأول أن تكون نافية

جرى خلاف بين النحويين في ليس حول هل تأتي لنفي الحال أم لنفي الاستقبال فذكر أبو حيان رحمه الله تعالى: أن (ليس) عند بعضهم[٣٧] للنفي مطلقاً، وذهب المبرد[٣٨]، وابن السراج[٣٩]، وابن درستويه، والصيمري[٤٠] إلى أنها قد تنفي في الاستقبال ومنعه الزمخشري[٤١]، فقال: ولا تقول ليس زيدٌ قائماً غداً. وفي الغرة: قد منعوا من قولهم: ليس زيدٌ قد ذهب، ولا قد يذهب لتضاد الحكم بين قد وليس[٤٢]. وزعم قوم من النحويين أن ((ليس وما)) مخصوصان بنفي ما في الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما في الحال، وما في الماضي، وما في الاستقبال. وقد تنبه أبو موسى الجزولي إلى ذلك، فقال في كتابه المسمى بالقانون: و(ليس) لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً، قال أبو علي الشلوبين قال أبو موسى ذلك وإن كان الأشهر عند النحويين أن ليس إنما هي لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال، لأن سيبويه حكى: ليس خَلقُ الله مثلَه، وأجاز: ما زيد ضربته على أن تكون (ما) حجازية، ثم بيّن الشلوبين أن مراد القائلين: إنّ (ليس) لانتفاء الصفة في الحال، أنَّ الخبر إذا لم يكن مخصوصاً بزمان دون زمان، ونُفِيَ بليس، فإنَّه يُحْمَلُ نفيها على الحال، كما يحمل الإيجاب عليه أيضا، فإن اقترن الخبر بالزمان أو ما يدل عليه فهو بحسب المقترن به موجبا كان أو منفيا بليس[٤٣].وقد ورد استعمال المستقبل منفياً بليس في كتاب الله تعالى ومنه قوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [44]، وقوله تعالى: (وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا) [٤٥]، وقوله تعالى: (لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ)[٤٦].

وقد ورد في الشعر كثيراً ومنه قول حسان بن ثابت (رضي الله عنه):

ما مثله فيهم ولا كان قبله ... وليس يكون الدهر ما دام يذبل[٤٧]

ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

بدا لي أني لست مدركاً ما مضى ... ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا[٤٨]

ومنه قول النابغة الذبياني:

ولست بمستبقٍ أخا لا تلمّه ... على شَعَث أيُّ الرجَال المُهَذَّبُ[٤٩]

ومنه قول الأعور الشنى:

هوّن عليك فإن الأمور ... بكف الإلـه مقاديرها

فلـيس بآتيك منهيها ... ولا قاصرٍ عنك مأمورها[٥٠].

المطلب الثاني حملها على (ما) وإهمالها

لقد تكلم جزء ليس بالقليل بحمل (ليس) على (ما) ، وما ذكره سيبويه رحمه الله تعالى في كتابه بما يخص حمل (ليس) على (ما) مضعفاً هذا الرأي ومقللا وجوده في العربية حيث قال: ((وقد زعم بعضهم أنّ ليس تجعل (كما)، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالها زيد. قال حُمَيْدٌ الأرْقَطُ:

فأصْبَحُوا والنَّوىَ عالي مُعَرَّسِهِمْ ... وليسَ كل النوى يلقي المساكين

وقال هشام أخو ذي الرمة:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها ... وليس منها شفاء الداءِ مَبْذولُ[٥١]

هذا كلُّه سُمِعَ من العرب. والوجه والحدّ أن تَحْمِلَه على أَنّ في ليس إضماراً وهذا مبتدأٌ، كقوله: إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ. إلاَّ أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال: ليس الطَّيبُ إلاّ المِسكُ، وما كانَ الطيبُ إلا المسكُ))[٥٢].((حكى أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء أَن لُغَة بني تَمِيم إهمال لَيْسَ مَعَ إِلَّا حملا على (مَا) كَقَوْلِهِم لَيْسَ الطّيبُ إِلَّا الْمسكُ[٥٣] بِالرَّفْع على الإهمال وَلَا ضمير فِيهَا وَقد نازعه فِي ذَلِك عِيسَى بن عمر فَقَالَ لَهُ أَبُو عَمْرو نِمْتَ يَا أَبَا عمر وأَدْلَجَ النَّاسُ لَيْسَ فِي الأَرْضِ حجازي إِلَّا وَهُوَ ينصب وَلَا تميمي إِلَّا وَهُوَ يرفع ثمَّ وَجه أَبُو عَمْرو خلفا الْأَحْمَر وَأَبا مُحَمَّد اليزيدي إِلَى بعض الْحِجَازِيِّينَ وجهدا أَن يلقناه الرّفْع فَلم يفعل وَإِلَى بعض التميميين وجهدا أَن يلقناه النصب فَلم يفعل ثمَّ رجعا وأخبرا بذلك عِيسَى وَأَبا عَمْرو فَأخْرج عِيسَى خَاتمه من أُصْبُعه وَرمى بِهِ إِلَى أبي عَمْرو وَقَالَ هُوَ لَك بِهَذَا فقت النَّاس[٥٤] وَزعم أَبُو نزار الملقب بِملك النُّحَاة أَن الطّيب اسْم لَيْسَ والمسك مُبْتَدأ وَخَبره مَحْذُوف تَقْدِيره إِلَّا الْمسك أفخره وَالْجُمْلَة فِي مَوضِع نصب خبر لَيْسَ وَزعم أَبُو عَليّ أَن اسْم لَيْسَ ضمير الشَّأْن وَالطّيب مُبْتَدأ والمسك خَبره أَو الطّيب اسْمهَا وَالْخَبَر مَحْذُوف وَإِلَّا الْمسك بدل كَأَنَّهُ قيل لَيْسَ الطّيب فِي الْوُجُود إِلَّا الْمسك أَو الطّيب اسْمه وَإِلَّا الْمسك نعت وَالْخَبَر مَحْذُوف كَأَنَّهُ قيل لَيْسَ الطّيب الَّذِي هُوَ غير الْمسك طيبا فِي الْوُجُود وَحذف خبر لَيْسَ لفهم الْمَعْنى كثير

وَضعف بِأَن الإهمال إِذا ثَبت لُغَة فَلَا يُمكن التَّأْوِيل))[٥٥]. والخلاصة مما تقدم جميعاً أنّ حمل (ليس) على (ما) قليل ، أما توسط إلا بين اسمها وخبرها فيكون فيها وجهين أما بنو تميم فهم يرفعون ما بعد إلا وأما الحجازيون فينصبون ما بعد إلا وما ذكر في قصة أبي عمرو بن العلاء خير دليل على ذلك[٥٦].

المطلب الثالث مجيؤها عاطفة

أَن تكون حرفا عاطفا أثبت ذَلِك الْكُوفِيُّونَ[٥٧] أَو البغداديون[٥٨] على خلاف بَين النقلَة وَاسْتَدَلُّوا بِنَحْوِ قَوْله

أيْنَ المَفَرُّ والإلهُ الطالبُ ... والأشْرَمُ المغلوبُ وَلَيْسَ الغالبُ[٥٩]

وَخُرِّجَ على أَن الْغَالِب اسْمهَا وَالْخَبَر مَحْذُوف. قَالَ ابْن مَالك وَهُوَ فِي الأَصْل ضمير مُتَّصِل عَائِد على الأشرم أَي ليسه الْغَالِب كَمَا يَقُول الصّديق كَأَنَّهُ زيد ثمَّ حذف لاتصاله وَمُقْتَضى كَلَامه أَنه لَوْلَا تَقْدِيره مُتَّصِلا لم يجز حذفه وَفِيه نظر[٦٠]. وممن نقل أنها تكون حرفاً عاطفاً، عند الكوفيين، ابن باشاذ، والنحاس، وابن مالك. وحكاه ابن عصفور، عن البغداديين[٦١]. ولم يثبت كونها عاطفة، عند البصريين. ويوجه هذا البيت، على مذهب البصريين، بأن يجعل الغالب اسم ليس، ويجعل خبرها ضميراً متصلاً عائداً على الأشرم، ثم حذف لاتصاله. كما تقول: الصديق كأنه زيد، ثم تحذف الهاء تخفيفاً[٦٢]. وفي الحقيقة هي ليست بحرف عاطف لأنه أضمروا فيها والإضمار لا يجوز في العطف.

المطلب الرابع الإستثناء والوصف بها

أولاً: الإستثناء بـــ(ليس)

ومن أحوال مجيئها: ((أَن تكون حرفا ناصبا للمستثنى بِمَنْزِلَة إِلَّا نَحْو أَتَوْنِي لَيْسَ زيدا وَالصَّحِيح أَنَّهَا الناسخة وَأَن اسْمهَا ضمير رَاجع للْبَعْض الْمَفْهُوم مِمَّا تقدم واستتاره وَاجِب فَلَا يَليهَا فِي اللَّفْظ إِلَّا الْمَنْصُوب وَهَذِه الْمَسْأَلَة كَانَت سَبَب قِرَاءَة سِيبَوَيْهِ النَّحْو وَذَلِكَ أَنه جَاءَ إِلَى حَمَّاد بن سَلمَة[٦٣] لكتابة الحَدِيث فاستملى مِنْهُ قَوْله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لَيْسَ من أَصْحَابِي أحد إِلَّا وَلَو شِئْت لأخذت عَلَيْهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاء فَقَالَ سِيبَوَيْهِ لَيْسَ أَبُو الدَّرْدَاء فصاح بِهِ حَمَّاد لحنت يَا سِيبَوَيْهِ إِنَّمَا هَذَا اسْتِثْنَاء فَقَالَ سِيبَوَيْهِ وَالله لأطلبن علما لَا يلحنني مَعَه أحد ثمَّ مضى وَلزِمَ الْخَلِيل وَغَيره))[٦٤]. ومما ذكره ابن هشام رحمه الله تعالى في شرح شذور الذهب: ((أَن ليس تكون أَدَاة اسْتِثْنَاء :كَقَوْلِك: قَامُوا لَيْسَ زيدا وَقَول النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم مَا أنهر الدَّم وَذكر اسْم الله فَكُلُوا لَيْسَ السن وَالظفر فَلَيْسَ هُنَا بِمَنْزِلَة إِلَّا فِي الِاسْتِثْنَاء والمستثنى بهَا وَاجِب النصب مُطلقًا بالإجماع))[٦٥]. وقال الجوجري في شرحه على الشذور : ((وإنما وجب نصبه لأنه خبرهما، (ويقصد المستثنى بليس ولا يكون) وأسمهما ضمير مستتر فيهما عائد إما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، أي ليس هو أي القائم زيداً أو على بعض المدلول عليه بكله السابق ، أي ليس هو أي بعض القائمين زيداً والأول مذهب الكوفيين[٦٦] ، والثاني مذهب البصريين واختلفوا في جملة الاستثناء هل لها محل أم لا فقلت محلها النصب على الحالية))[٦٧]. ويبين أبو علي الفارسي سبب إستعمال (ليس) و(لايكون) في الاستثناء: حيث قال: ((استعملت (ليس) و(لايكون) في الاستثناء، وذلك قولك (أتاني القوم لا يكون زيداً) و(أتاني إخوتك ليس عمراً) ووجه الاستثناء أنه لما قال (أتاني القوم) ظن المخاطب أنَّ (زيداً) فيهم فاستثنى (زيداً) بقوله ليس زيداً ولا يكون زيداً لصار التقدير لا يكون بعضهم زيداً وليس بعضهم عمراً))[٦٨].

ثانياً: الوصف بها ولقد ورد إستعمال ليس موصوفاً بها وما ذكره أبو علي الفارسي في الحلبيات نقلاً عن الخليل حيث يقول : ((وزعم الفراء أنهما قد استعملا وصفين (ويريد بهما ليس ولا يكون) وذلك قولهم ((أنتني امرأة ليست فلانة)) و ((أنتني امرأة لا تكون فلانة)) فدل إلحاقهم علامة التأنيث على إجرائهم إياه صفة ، لأن استعمالها في الإستثناء لايكون الفعل فيه إلا على التذكير لتقدير فاعله (البعض) والبعض مذكر))[٦٩]

المبحث الثالث خبرها وأحكامه

المطلب الأول توسط خبرها

يتوسط الْخَبَر بين ليس واسمها عند ابن درستويه[٧٠] ولا خلاف بين النحويين في ذلك، وإن منعه الكوفيون وبعض البصريين لكن رأيهم محجوج لأنها من أخوات كان وجاز هذا الأمر فيهن جميعا ولماذا تشذ وحدها[٧١]. وذكر ابن هشام رحمه الله أنه قد يتوسط الخبر : نَحْو فَلَيْسَ سَوَاء عَالم وجهول ، يجوز فِي هَذَا الْبَاب أَن يتوسط الْخَبَر بَين الِاسْم وَالْفِعْل كَمَا يجوز فِي بَاب الْفَاعِل أَن يتَقَدَّم الْمَفْعُول على الْفَاعِل قَالَ الله تَعَالَى: (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) [٧٢] وقوله تعالى: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا)[٧٣] وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَحَفْص (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) [٧٤] بِنصب الْبر[٧٥] وَقَالَ الشَّاعِر[٧٦]:

سَلِي إن جهلت النَّاس عَنَّا وعنهم فَلَيْسَ سَوَاء عَالم وجهول[٧٧]

الشاهد في ما تقدم من البيت الشعري قوله (فليس سواءً عالمٌ وجهولُ) وإعرابه: "فليس" الفاء حرف دال على التعليل، وليس: فعل ماض ناقص " سواءً " خبر ليس مقدم " عالمٌ " اسم ليس مؤخر " وجهولُ " معطوف على عالم[٧٨]. ويجوز توسط الخبر ما لم يعرض لذلك عارض يوجبه أو يمنعه[٧٩] حيث ذكر ذلك في شرح الأشموني : جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك، أو يمنعه؛ فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: "كان غلام هند بعلها"، و"ليس في تلك الديار أهلها"؛ لما عرفت، ومن المانع خوف اللبس، نحو: "كان صاحبي عدوي" واقتران الخبر بإلا نحو قوله تعالى: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً)[٨٠] وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم، نحو: "كان غلام هند مبغضها[٨١].

المطلب الثاني تقدم خبرها عليها

جرى خلاف بين النحويين في جواز تقديم خبر ليس عليها[٨٢] وعدم جوازه ذهب الكوفيون إلى أَنَّهُ لا يجوز تقديم خبر (ليس)عليها، وتبعهم بذلك من البصريين أبو العباس الْمُبَرِّد[٨٣]، والسيرافي، والزجاج، وابن السراج، والجرجاني، وأبي علي في الحلبيات[٨٤] وقال بعضهم أنه مذهب سيبويه، أما البصريون فذهبوا إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها كما جاز تقديم خبر كان عليها وسأكتفي بإيراد ما ذكره أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف لأني وجدت أنه نصّ جامع مانع لجميع الخلاف حيث ذكر الرأي الكوفي والرأي البصري فقال رحمه الله تعالى: أما الكوفيون[٨٥] فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن (ليس) فعل غير متصرف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت (كان) مجراه لأنها متصرفة، ألا ترى أنك تقول: كان يكون فهو كائن وكن، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في ليس، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلًا متصرفًا، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه. فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف علمه؛ فلهذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه، والذي يدل على هذا أن (ليس) في معنى ما؛ لأن ليس تنفي الحال كما أن ما تنفي الحال، وكما أن ما لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس[٨٦]، وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما في اللغة التي لا يعملون فيها (ما)، فلا يعملون ليس في شيء، وتكون كحرف من حروف النفي؛ فيقولون: ليس زيد منطلق، وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن تكن كافية في الدلالة على أنها حرف فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف، وهذا ما لا إشكال فيه، وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها موغلة في شبه الحرف فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها، ولأن الخبر مجحود فلا يتقدم على الفعل الذي جحده على ما بيَّنَّا[٨٧]. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: ((الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}[٨٨] وَجْهُ الدليل من هذه الآية أنه قدَّم معمول خبر ليس على ليس، فإنَّ قولَه {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} يتعلق بمصروف، وقد قدَّمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول (زيداً أكرمْتُ) إلا بعد أن جاز (أكرمْتُ زيداً) فلو لم يجز تقديم "مصروف" الذي هو خبر ليس على ليس، وإلا لما جاز تقديم معموله عليها، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها))[٨٩]. أما قول الجمهور: ((أما امتناع ذلك في خبر ليس فهو اختيار الكوفيين والمبرد وابن السراج وهو الصحيح لأنه لم يسمع مثل ((ذاهباً لستُ)) ولأنها فعل جامد فأشبهت (عسى) وخبرها لا يتقدم باتفاق))[٩٠] .

المطلب الثالث زيادة الباء في خبرها

لم يختلف النحاة في زيادة الباء في خبر ليس وقد ذكر ابن هشام[٩١] رحمه الله تعالى أنه: تزاد الباء بكثرة في خبر ليس نحو قوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) [92]. وتزاد الباء كثيراً في خبر ليس فيكون حرفاً جاراً زائدا للتوكيد، لا محل له من الإعراب ويكون خبر ليس حينئذ منصوبا مقدراً كما يسبق قليلا بحر الجر الزائد (الكاف) [٩٣] وقد ورد في القران الكريم في هذه المسألة أمثلة كثيرة لكن سأكتفي بذكر البعض فمنه قوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ) [٩٤] وأعرابها: الهمزة في (أَلَيْسَ اللَّهُ) همزة تقرير. مثل الذي في قول جرير:

ألستُم خيرَ مَن ركبَ المَطايَا ... وأندَى العَالمينَ بُطُونَ راح[٩٥]

ودخلت (الباء) في خبر (أليس) وإن كان قد انتقض معنى النفي؛ لأنَّ الهمزة وإن نقلت النفي إلى الإيجاب. فإنها لم تنقل (ليس) عن حكمها. وقيل: المعنى: أليس الله بأحكم الحاكمين صنعاً وتقديراً؛ لأنّه لا خلل فيه ولا اضطراب ولا ما يخرج به عما تقتضيه الحكمة[٩٦]. (أَلَيْسَ اللَّه)

((الهمزة حرف استفهام وتقرير وماض ناقص ولفظ الجلالة اسمه (بِأَحْكَمِ) الباء حرف جر زائد وأحكم مجرور لفظا منصوب محلا خبر ليس (الْحاكِمِينَ) مضاف إليه والجملة مستأنفة لا محل لها))[٩٧]، ومنه قوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ) لفظ الجلالة (الله) أسمها والباء حرف جر زائد و(عزيز) خبرها مجرور لفظا منصوب محلا وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. ومنه أيضا قوله تعالى: (فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ)[٩٨] (كافرين) خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الياء المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. ومنه أيضا: (وَمَنْ لَا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ) [٩٩] (معجز) خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. وقد ورد أيضا زيادة الكاف في خبر ليس ومثاله قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [١٠٠] (كمثله) الكاف حرف جر زائد، ومثل خبر ليس مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. ربما أنّ النحاة لم يختلفوا في زيادة الباء في خبر ليس لكن، اختلف النحاة في السر الذي من أجله تزاد الباء في خبر ليس وما، فذهب البصريون إلى أنَّ الذي يحمل المتكلم على زيادة الباء في خبرها قصده إلى رفع أنْ يتوهم السامع أنَّ الكلام بني على الثبات لكونه لم يسمع أوله فإذا قال قائل (ليس زيد قائماً) فقد يغفل السامع فيظنه قد قال (كان زيد قائماً) أو نحوه، لكن إذا قال قائل (ليس زيد بقائم) وقد علم أنَّ الباء لا تدخل الا على خبر منفي فلن يتوهم الكلام مثبتاً، وذهب الكوفيون إلى أنَّ السَّر في اقتران خبر ليس بالباء هو قصد تأكيد النفي وهذا يكون خطابا لمن ينكر قيام زيد فيقول: إنَّ زيداً لقائم، مثلا، فهذا يجاب بليس زيدٌ بقائم[١٠١].

المطلب الرابع خبرها في القران الكريم

أولاً: توسط خبرها في القران الكريم: قول الجمهور جواز تقدم خبر (ليس) على اسمها[١٠٢]، وقد ورد على ذلك في القران الكريم أدلة كثيرة فمنها ما كان، وجار ومجرور وغير ذلك فمنه قوله تعالى: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) [١٠٣] ولم يرد توسط الخبر في غير الجار والمجرور إلا في هذا الموضع، وكثر ذكر الخبر جار ومجرور متوسطاً بين ليس واسمها ومنه: (لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ)[١٠٤] ومنه أيضاً: {فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ}[١٠٥] ومنه: (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ)[١٠٦].

ثانياً: تقدم خبرها في القران الكريم: لم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها[١٠٧]، فمنه قوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [١٠٨].

ثالثا: زيادة الباء في خبرها في القران الكريم: ورد ذكر الباء الزائدة المقترنة بخبر ليس بكثرة وقال به ابن هشام[١٠٩]، وكثر ذكرها أيضاً في القران الكريم قال تعالى: (وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) [١١٠].(لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ) [١١١]. (وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) [١١٢].(وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ) [١١٣] .

الخاتمة

سأبين في الخاتمة ما توصلت إليه من نتائج من خلال كتابتي للبحث في جميع مفاصله .

١ـ أول ما توصلت إليه هو أن ليس أصلها لَيِسَ بكسر العين فخففت بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لأنه جامد فكرهوا فيه القلب وأوجبوا التخفيف لأنّه أسهل من القلب وهذا ما قال به جمهور النحاة وهو الصحيح لقوة أدلتهم.

٢ـ أنَّ ليس فعل لا يتصرف تصرُّف كان وأخواتها ودليل ذلك ما قال به جمهور النحويون التي تدل على عدم تصرفها تصرف الأفعال.

٣ـ (ليس) فعلٌ بدليل إلحاق الضمائر فيها فتقول: لستُ ولستَ ولستُم، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة وهذا ما صرح به البصريون وهو الصحيح لقوة أدلتهم، ومن قال بأنها حرف فقوله محجوج.

٤ـ إنَّ ليس تأتي لنفي الحال والماضي والإستقبال ولكن حسب القرينة التي تأتي معها وهذا ما صرح به أبو موسى الجزولي وأبو علي الشلوبين وهو الصحيح.

٥ـ هناك من النحاة من تكلم أنَّ ليس تأتي حرف عطف ومن هم الكوفيين، والصحيح أنها لا تكون حرف عطف وهو رأي البصريين.

٦ـ جواز توسط خبرها بينها وبين اسمها ما لم يعرض هناك عارض يوجبه أو يمنعه وهذا الرأي مرجوح، أما الرأي الراجح فهو عدم تقدمه ومن قال به الكوفيون وبعض البصريون.

٧ـ عدم جواز تقدم خبرها عليها وهذا ما صرح به جمهور النحاة وهو الصحيح وأما ما قال به البصريون من جواز تقدم خبرها عليها فهو باطل ومحجوج.

٨ـ جواز دخول حرف الجر الزائد (الباء) وقد يدخل (الكاف) على خبرها بكثرة.

قائمة المصادر والمراجع

ـ القران الكريم

١ـ إرتشاف الضرب من لسان العرب: أبي حيان الأندلسي (المتوفى٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، : مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني – المؤسسة السعودية بمصر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢ـ أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٣ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الإمام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام(المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الأولى، (د.ت).

٤ـ إعراب القرآن للأصبهاني: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

٥ـ إعراب القرآن الكريم: أحمد عبيد الدعاس– أحمد محمد حميدان – إسماعيل محمود القاسم: دار المنير ودار الفارابي – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ .

٦ـ الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

٧ـ الأفعال الناسخة: حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب)، مطبوع سنة ١٩٩٨ م على نفقة الكاتب (د:ط).

٨ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتورة جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى (د:ت).

٩ـ تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، اعتنى به ووضع حواشيه: الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم والأستاذ كريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

١٠ـ تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي: أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، الطبعة: الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

١١ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

١٢ـ التوطئة: لأبي علي الشلوبين (المتوفى ٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع ، الطبعة: الثانية ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

١٣ـ جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، راجعه ونقحه: الدكتور عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثلاثون، ١٤١٤/١٤١٥هـ–١٩٩٤م.

١٤ـ الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

١٥ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تأليف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية.

١٦ـ حاشية شرح القطر في علم النحو: الإمام الآلوسي مع تكملة ولده، مراجعة وتدقيق: فؤاد ناصر، مكتبة نور الصباح – تركيا– مديات، الطبعة: الأولى ٢٠١٠م.

١٧ـ ديوان البرعي: للعارف بالله عبد الرحيم سيد عبد الرحيم البرعي، المطبعة البهية المصرية (د:ط) ١٣٥٧هـ.

١٨ـ ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

١٩ـ ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٤م

٢٠ـ ديوان الحماسة: أبي تمام حبيب بن أوس الطائي (المتوفى٢٣١هـ)، برواية: أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي سنة ٥٤٠هـ، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

٢١ـ ديوان جرير، (ويسمى ديوان العرب) لجرير بن عطية الخطفي (المتوفى١١٤هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٢٢ـ ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم : عباس عبد الساتر، ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

٢٣ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني: الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، (المتوفى ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د:ط) (د:ت).

٢٤ـ سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي ، تحقيق : بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ١٩٩٨م.

٢٥ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٢٦ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

٢٧ـ شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (المولود ٦٠٠هـ – المتوفى ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان القاهرة _ مصر (د:ط)(د:ت).

٢٨ـ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ –١٩٩٣م.

٢٩ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي،

عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

٣٠ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار النشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا (د:ط)(د:ت).

٣١ـ شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة: الحادية عشرة ، ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣م.

٣٢ـ شرح المفصل: الشيخ العالم العلامة موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (المتوفى ٦٤٣هـ) ، الطباعة المنيرية بمصر (د:ط)(د:ت).

٣٢ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٣٣ـ علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٣٤ـ القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٣٥ـ الكتاب، تأليف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٣٦ـ لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى (د:ت).

٣٧ـ مجالس العلماء، تأليف عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د:ط) (د:ت)

٣٨ـ مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، : مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ

٤٠ـ المسائل الحلبيات: أبي علي الفارسي (المتوفى ٣٧٧هـ)، تقديم تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

٤١ـ المعجم الوافي في أدوات النحو، صنفه: الدكتور علي توفيق الحمد – يوسف على الزعبي، دار الأمل، الطبعة: الثانية ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.

٤٢ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك – محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

٤٣ـ المسائل المنثورة: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للطباعة والنشر (د:ط) (د:ت).

٤٤ـ المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

٤٥ـ المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبع بلجنة أحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف لجمهورية مصر العربية ١٤١٥هـ–، عدد الأجزاء:٤.

٤٦ـ النحو العربي: إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات بمصر، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

٤٧ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

هوامش البحث

(١) ينظر: الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية): ٩٧٦/٣، وتاج العروس من جواهر القاموس:٨ (١٥-١٦)/٢٥٥ .

(٢) القاموس المحيط: (مادة ليس) ٥٧٤.

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٥٨/١.

(٤) حاشية شرح القطر: ٦٤.

(٥) لسان العرب: (مادة ليس) ٢٦٥/٣ .

(٦) لسان العرب: (مادة ليس) ٢٦٥/٣-٢٦٦ .

(٧) ينظر: المقتضب: ٢٤٦/١، ومغني اللبيب: ٢٠٩/١، والجنى الداني: ٤٩٣-٤٩٤.

(٨) النحو العربي: ٣٠٦/١.

(٩) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٥٨/١.

(١٠) لسان العرب (مادة ليس): ٣/ ٢٦٥.

(١١) الأصول في النحو:٢٢٨.

(١٢) مغني اللبيب: ٣٨٧/١.

(١٣) علل النحو: ٣٤٦.

(١٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٦٤/١.

(١٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٩٠/٧ .

(١٦) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٣٨/١.

(١٧) الإنصاف في مسائل الخلاف:١٣٠.

(١٨) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢٧٥/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٩٤/١.

(١٩) النحو العربي: ٣٢٢/١-٣٢٣.

(٢٠) المسائل الحلبيات: ٢١٠.

(٢١) المصدر نفسه: ٢١١.

(٢٢) ينظر المصدر نفسه: ٢١٠

(٢٣) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٨.

(٢٤) المعجم الوافي في أدوات النحو العربي: (باب اللام) /٢٩٦.

(٢٥) المقتضب: ٨٧/٤.

(٢٦) ينظر: حاشية شرح القطر: ٦٣-٦٤.

(٢٧) رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٠٠.

(٢٨) ينظر: المسائل المنثورة : ٢٢٠.

(٢٩) جامع الدروس العربية: ٢٧٣/٢.

(٣٠) شرح المفصل لابن يعيش: ١١١/٧-١١٢.

(٣١) سورة البقرة: من الآية ٢٦٧.

(٣٢) سورة النساء: من الآية ١٨.

(٣٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (م:١٩): ١٤٠.

(٣٤) سورة الزمر :٣٦.

(٣٥) المسائل الحلبيات: ٢٦٦.

(٣٦) ينظر: الأصول في النحو: ٩٠/١.

(٣٧) ينظر: الكتاب ٢٣٣/٤، والأصول ٩٧/١.

(٣٨) ينظر: المقتضب ٨٧/٤.

(٣٩) ينظر: رأي ابن السراج في شرح الكافية للرضي ١٩٨/٤ .

(٤٠) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٨٨/١.

(٤١) ينظر: المفصل ٢٦٨.

(٤٢) إرتشاف الضرب: ١١٥٧/٢.

(٤٣) شرح التسهيل:٣٨٠/١، وينظر التوطئة :٢١٣.

(44) سورة هود: من الآية ٨.

(٤٥) سورة البقرة: من الآية ٢٦٧.

(٤٦) سورة الغاشية: الآية ٦.

(٤٧) البيت من الطويل ، ديوان حسان بن ثابت: ١٩٩.

(٤٨) البيت من الطويل ، ديوان زهير بن أبي سلمى: ١٤٠.

(٤٩) البيت من الطويل ، ديوان النابغة الذبياني: ٢٨.

(٥٠) البيتان من المتقارب ، الكتاب: ٦٤/١.

(٥١) ينظر: ديوان البرعي: ٣٤١/١.

(٥٢) الكتاب: ١٤٧/١.

(٥٣) ينظر: الحلبيات: ٢١٠.

(٥٤) ينظر: مجالس العلماء، مجلس عيسى بن عمر الثقفي مع أبي عمرو بن العلاء:٣-٤.

(٥٥) همع الهوامع : ١/ ٣٦٦-٣٦٧.

(٥٦) ينظر: مجالس العلماء: ٣-٤، ومغني اللبيب: ٣٨٧.

(٥٧) ينظر الجنى الداني: ٤٩٨، ومختصر مغني اللبيب: ١٠٧.

(٥٨) ينظر: المسائل الحلبيات:٢٤٦، ومغني اللبيب: ٣٩٠.

(٥٩) ينظر شواهد: مغني اللبيب. ٣٩٠.

(٦٠) همع الهوامع: ٣٦٧/١.

(٦١) ينظر: الجنى الداني: ٤٩٨.

(٦٢) المصدر نفسه والجزء نفسه والصفحة نفسها.

(٦٣) ينظر: مجالس العلماء، مجلس سيبويه مع حماد بن سلمة :١١٨.

(٦٤) مغني اللبيب: ٣٨٧.

(٦٥) شرح شذور الذهب: ٣٣٧/١.

(٦٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨٧/٢.

(٦٧) شرح شذور الذهب للجوجري:٤٧٤/١.

(٦٨) المسائل الحلبيات: ٢٦٣.

(٦٩) المصدر نفسه: ٢٦٣.

(٧٠) ينظر: الأفعال الناسخة: ٤٩.

(٧١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٧٢/١.

(٧٢) سورة الروم: ٤٧.

(٧٣) سورة يونس: ٢

(٧٤) سورة البقرة :١٧٧.

(٧٥) ينظر: الأفعال الناسخة: ٤٩.

(٧٦) ينظر: ديوان الحماسة: ٢٢، البيت للشاعر السموأل بن عادياء، ونسب لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي.

(٧٧) شرح قطر الندى : ١٢٩، وينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك:٢٣٠/١.

(٧٨) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٣.

(٧٩) ينظر همع الهوامع: ٣٧٤/١.

(٨٠) سورة الأنفال: ٣٥.

(٨١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك:٢٣١/١.

(٨٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٤/٧، وهمع الهوامع: ٣٧٣/١.

(٨٣) ينظر: المقتضب: ٨٧/٤.

(٨٤) ينظر: شرح الأشموني: ٢٣٤/١، والمسائل الحلبيات: ٢٨٠-٢٨١.

(٨٥) ينظر: شرح الأشموني: ٢٣٤/١ ، وأسرار العربية: ١١٧، والأفعال الناسخة: ١٧٧، ١٠٠.

(٨٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (م:١٩): ١٣٨-١٣٩.

(٨٧) الإنصاف في مسائل الخلاف (م:١٩): ١٣٩-١٤٠، و ينظر: الكتاب: ١٤٧/١.

(٨٨) سورة هود: ٨.

(٨٩) الإنصاف في مسائل الخلاف (م:١٩): ١٣٩-١٤٠.

(٩٠) شرح قطر الندى: ١٣٩.

(٩١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٩٣/١.

(92) سورة الزمر: ٣٦.

(٩٣) ينظر: النحو العربي: ٣٥٣/١.

(٩٤) سورة التين: ٨.

(٩٥) ينظر ديوان جرير: ٧٧.

(٩٦) ينظر: إعراب القران للأصبهاني: ٥٣٢/١.

(٩٧) إعراب القران للدعاس: ٤٥٦/٣.

(٩٨) سورة الأنعام: ٨٩.

(٩٩) سورة الأحقاف: ٣٢.

(١٠٠) سورة الشورى: ١١.

(١٠١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٩٣/١.

(١٠٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٧٣/١.

(١٠٣) سورة البقرة: ١٧٧.

(١٠٤) سورة البقرة: ٢٧٢.

(١٠٥) سورة آل عمران:٦٦.

(١٠٦) سورة النساء: ١٧٦.

(١٠٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٧٨/١.

(١٠٨) سورة هود: ٨.

(١٠٩) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٩٣/١.

(١١٠) سورة آل عمران: ١٨٢.

(١١١) سورة النساء: ١٢٣.

(١١٢) سورة الحجر: ٢٠.

(١١٣) سورة الأنعام: ٨٩.